



العربية للجامعة
مركز الخليج للأبحاث



«حرب المعادن النادرة» ضمن استراتيجية الصعود الصيني الناعم:

كيف ستعيد هندسة حدود الهيمنة على مستقبل الاقتصاد العالمي؟

د. عبد الرزاق غراف

باحث أول

مركز الخليج للأبحاث



وفي ضوء الحرب التجارية التي بدأتها إدارة دونالد ترامب على الصين منذ عودته للبيت الأبيض، يتضح جلياً مدى أهمية «المعادن النادرة» في الصراع البارد بين الطرفين، اين منحت هذه الورقة الصين هامشاً استراتيجياً ضخماً للمناورة، ومزد ذلك للنفوذ الصيني الهائل في سلاسل الإمداد العالمي من هذه المواد فضلاً عن أهمية هذه المعادن في أكثر القطاعات الصناعية المعمول عليها ان تشكل مستقبل الكثير من قطاعات الصناعة العالمية كالذكاء الاصطناعي والسيارات الكهربائية وتكنولوجيا الفضاء كالأقمار الصناعية والأنظمة الدفاعي وآشباه الموصلات والهواتف الذكية والرقائق الإلكترونية وغيرها.

ضمن هذا السياق ولاعتبارات أمنها القومي صعدت الصين مؤخراً من وتيرة تقييدها الصارم على صادرات سبعة من أهم المعادن النادرة الموجهة بخاصة للسوق الأمريكية، عبر إصدارها لقرار ملزم للشركات بالحصول على تراخيص خاصة مسبقة للتصدير بغض النظر عن حجم كمية التصدير، مع التركيز بشكل كبير على تلك التي تدخل في الصناعات العسكرية والتكنولوجية الحساسة، ولم يكتفي التقييد على المواد النادرة بل صاحبه كذلك تقييد آخر لتقنيات وتكنولوجيا استخراج ومعالجة هذه المواد والتي تعتبر الصين رائدة فيها، في حين بترت وزارة التجارة الصينية ذلك بأن بعض من هذه المواد النادرة قد أسيء استخدامه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بطريقة غير مشروعة خاصة ضمن الصناعات العسكرية لبعض الدول على النحو الذي أحق الأذى بأمنها القومي، في إشارة ضمنية إلى الولايات المتحدة وبعض من الدول الأوروبية التي تعتمد على الصين في تغطية جزء كبير من وارداتها من المعادن النادرة التي تدخل في الكثير من صناعاتها الحساسة وفي مقدمتها الصناعات العسكرية، ولا يوجد ما يستدل به ضمن هذا المضمار بـ ٣٥% الأمريكية التي تعتمد بشكل كبير على المعادن النادرة الصينية ضمن ما تحتويه من تقنيات حساسة جعلت منها رمزاً للتفوق الاستراتيجي الأمريكي في صناعة المقاتلات الحرارية.

ضمن صعودها الناعم تبني الصين استراتيجية صافية قائمة على «الصبر الاستراتيجي» وتصيد الفرص، وعدم اختزال المراحل الذي عادة ما يجلب الضوضاء الناجمة عن تفعيل الأدوات الصلبة. وهذا بالاستناد إلىيات غير صدامية على النحو الذي يوفر للصين تحقيق مكاسبها والتحكم في مستقبل الاقتصاد العالمي بأقل التكاليف ولو كان ذلك خارج اطر المدى المنظور. وضمن جملة الأدوات المستخدمة من طرف الصين لتعزيز نفوذها هو الهيمنة على صناعة التكنولوجيات التي تنتقل فيها الصين تدريجياً من مرحلة التقليد إلى مرحلة الابتكار الذاتي المنذر بإعادة رسم حدود الهيمنة الأمريكية على مستقبل الاقتصاد العالمي، وفي جوهر مساعي الهيمنة الصينية كان لابد من توفر روافد الهيمنة وهنا بالذات تبرز حيوية «المعادن الأرضية النادرة» ضمن استراتيجية الصعود الصيني الناعم كسلاح صامت وهادئ ولكن قاتل وفتاك في إطار صراعها البارد الذي تخف برونته يوماً بعد يوم مع الولايات المتحدة، فبقرابة ٥٠٪ إلى ٧٠٪ من احتياطاتها العالمية (حوالى ٤٤ مليون طن ما يوازي تقريراً ٢٣ ضعفاً من الاحتياطي الأمريكي)، وبحوالى ٩٪ من انتاجها العالمي المحالج. تستحوذ الصين بشكل شبه كلي على استخراج ومعالجة المعادن النادرة ضمن عملية بالغة التعقيد تعتبر أساساً في الكثير من الصناعات الإلكترونية المدنية منها والعسكرية والطاقات النظيفة، وذلك عبر عملاقها المتربع على عرش أكبر الشركات العالمية في هذا المضمار «شركة الصين الشمالية للموارد الأرضية النادرة العالمية التقنية».



Source: [The U.S Geological Survey](#).



ترابب كحقيقة لمستقبل الاقتصاد الأمريكي وبنتها لاحقا ضمن ما عرف بإعصار ترابب الجمركي هو في الحقيقة ومن منظور استراتيجي امر غير مفید، ورغم ما حصلته الإدارة الأمريكية من مكاسب من إعادة ضبط وهندسة علاقاتها التجارية اتجاه حلفائها ومنافسيها على حد سواء. إلا أنها تبقى مكاسب ظرفية لا تحمل في ثنياها ابعادا استراتيجية طويلة المدى فيما تتعلق بحماية رواقد استمرار الهيمنة الأمريكية من الانكفاء التدريجي السابق للانهيار الحتمي، فلا يكاد يكون هناك خلاف بين المراقبين على أن هذه المكاسب ستتعود سلبا على مستقبل الموقع الاستراتيجي الأمريكي العالمي المهيمن الذي بدأ في مرحلة ما وكأنه نموذج امبراطوري مستحدث، فضلا على أن تصاعد حرب ترابب الجمركية ستزيد حتما من جموح الصين لتوسيع نفوذها والهيمنة على دائرةها الاستراتيجية القريبة ثم البعيدة وفي مقدمة ذلك إعادة ضم تايوان والهيمنة على بحر الصين والدرج في فك ترابط بعض دول المنطقة عن المنظومة الأمريكية وفي مقدمة ذلك الفلبين فكرانيا الجنوبية واليابان.

ومنذ ما عُرف بـ «عيد التحرير» في الثاني من أبريل ٢٠١٥ كان واضحا ان فعالية عاصفة ترابب الجمركية مرهونة بالاستجابة الفورية للصين للصدمة الأمريكية وأن غير هذا السيناريو سيتحقق الأمور اكثر، ففي الأخير فإن استمرار الصراع بشكل متتصاعد وعلى مدى أطول هو امر لم تكن الإدارة الأمريكية تسعي له ولا حتى الصين لما لذلك من نتائج سلبية على كليهما فضلا على الاقتصاد العالمي غير المستعد لأزمات ولفوضى اكبر من التي هو فيها، خاصة وأن التنبؤات كانت تشير الى ان تصاعد التعريفات الجمركية الأمريكية على السلع الصينية الى ٤٥% مقابل ٢٥% فرضتها الصين على السلع الأمريكية كرد فعل، وفي حال عدم التراجع عنها سيؤدي الى تقلص التجارة الثنائية بين الطرفين الى ٨٪ في حدود السنين حسب تقديرات «الفورين أفارز» الأمريكية.



في أولى ردود الأفعال اتهم الرئيس الأمريكي الصين بممارسة الابتزاز واصفا القرار الصيني بشأن تقييد صادرات المعادن النادرة بأنه عداء تجاري، كما اعلن ترابب عن العودة لفرض رسوم جمركية بقيمة ..٪ على الواردات الصينية تزامنا مع تقييدات إضافية فيما تعلق ب الصادرات الولايات المتحدة للصين من بعض البرمجيات والتقنيات التكنولوجية الحساسة، ورغم أن البعض يضع الخطوة الصينية ضمن ما هو مألوف في دبلوماسية تخفيض مستوى النزاعات، وما يحدث بين الطرفين الصيني والأمريكي ليس بالاستثناء عن هذه القاعدة، حيث لطالما استبق الطرفان أي لقاءات عالية المستوى بخطوات تصعيدية قصد اكتساب أوراق ضغط اكبر قبل جولات التفاوض، وما يحصل الآن يدخل ضمن أولى ارهادات القمة المرتقبة في كوريا الجنوبية بين الرئيسين الصيني والأمريكي.

استراتيجية الصين قائمة ببساطة على ضرب عناصر تفوق الاقتصاد الأمريكي وتحيدها على النحو الذي يجعل من الحمائية والانعزالية التي تبنتها إدارة دونالد



”
إن موقع الصين الراهن المهيمن على ملف المعادن الأرضية النادرة سيوفر للصين ما تحتاجه من أدوات لإصابة مستقبل الاقتصاد العالمي بالشلل ولو كان جزئياً وبتسلسل المراحل عبر استراتيجية متنامية لا تستعجل المكاسب الحاسمة“
“

غير أن المتابع لتطورات الأحداث لاحقاً يلاحظ محدودية وقصور الإدارة الأمريكية على استشراف حدود رد الفعل الصيني، فالظلم السائد لدى الأمريكيين هو أنقيادة الصينية ستسارع إلى طلب إبرام صفقة من أجل تجنب أي اهتزاز عنيف في الداخل خاصة وأن معدلات النمو في الاقتصاد الصيني خلال سنة ٢٠٢٤ كان تحت حدود المتوقع، إلا أن العكس ما حصل، فالحزم الذي ابانت عليه القيادة الصينية في الرد السريع وبأوراق لم تكن متوقعة على مقاطعة صفقة «البيونغ الأمريكية» ثم التدرج لاحقاً في رفع نسق الصراع وصولاً لورقة المعادن النادرة مروراً بفول الصويا الذي أدخل قطاع الزراعة في الولايات المتحدة في أزمة تضخم انتاج خاصة وأن الصين تستورد نصف المحصول الأمريكي من هذه المادة، ورسالة الصين من هذا التردد في رفع نسق الصراع هو أنها غير مستعجلة في استخدام ما في جعبتها من أوراق عكس الإدارة الأمريكية التي استخدمت استراتيجية الصدمة طمعاً في معركة قصيرة بمتاعاً كبيرة، يعنيها الدخول صراع مزمن لا ترغب في المبادرة نحوه، وهو ما لم تستجب له الصين التي اتبعت نهجاً أكثر هدوءاً أثبتت من خلاله للولايات المتحدة أنه لا سبيل إلا النجاة معاً أو الخرق معاً، وأن الصين مستعدة للقتال إلى النهاية في سبيل حماية موقعها، رغم كل المخاوف المشروعة لدى الولايات المتحدة وجل الاقتصاديات الكبرى بأن الزيادة في حجم الصادرات الصينية المنخفضة التكلفة سيعني الزيادة في تآكل القواعد الصناعية لباقي الاقتصاديات التي ستتجدد نفسها عاجزة عن مسايرة نسق التنافس الذي تفرضه الصين على الجميع، ليبقى الثابت أن الصدمة الأمريكية لم تفشل وفقط بل جاءت بنتائج عكسية، فالتعوييل على اجبار الصين وبسرعة على الجلوس للمفاوضات وتقديم التنازلات المطلوبة لم يأتي كون الأخيرة أظهرت قدرة قوية على الانتقام توازيها مع افتتاح متدرج وتكتيكي على التفاوض الذي لم يحدث إلا بعد ستة أشهر كاملة من قرار رفع الرسوم وهذا خلال قمة الرئيسين الأمريكي والصيني في سیول الكورية نهاية أكتوبر الجاري.

في مقابل ذلك فإن موقع الصين الراهن المهيمن على ملف المعادن الأرضية النادرة سيوفر للصين ما تحتاجه من أدوات لإصابة مستقبل الاقتصاد العالمي بالشلل ولو كان جزئياً وبتسلسل المراحل عبر استراتيجية متنامية لا تستعجل المكاسب الحاسمة، وإن كان ذلك لا يتصرد الخطاب الرسمي الرسمي للصين المثير بشكّل دائم على أن الحرب التجارية لا تخدم مصالح أي طرف، وأن التعاون والدبلوماسية هما أفضل السبل لحل الخلافات، إلا أنه لا يوجد ما يشير إلى تراجع الصين عن خطواتها المدروسة والأخذ بنصيحة وزير الخزانة الأمريكي «سكون بيسنت» الذي قال بأن على الصين ان تراجع نموذجها الاقتصادي تفادياً للصدام مع الولايات المتحدة، بل إن العكس هو ما حصل في ضوء ما سيفرزه مخطط الصين الخماسي للخمس سنوات القادمة الموقع مناقشته من طرف اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني والهدف حسب محللين لجعل الصين قوة إنتاجية عالمية لا يمكن كبح جماحها ومحاصرتها وبخاصة في مجالات الصناعات التقنية، التكنولوجية والصناعات الدفاعية والطاقة النظيفة، وهو ما يعني ضمناً مزيداً من الغزو الصيني للأأسواق العالمية التي ستزيد افضليتها توازيها مع تآكل التفوق الصناعي للغرب، خاصة مع ضبابية ما قد تتحققه إدارة



ترامب من مكاسب من جهودها لإعادة التصنيع إلى داخل السوق الأمريكية عبر اجبار كبرى الشركات وكذا الاستثمارات على المجيء للداخل الأمريكي.

الموقف الأوروبي هو الآخر أبدى حساسية مفرطة من الخطوة الصينية التي رأت فيها عديد الدول الأوروبية أنها تهدد التنافسية بين كبرى الشركات، ورغم السعي الأوروبي الدؤوب من أجل ترك فاصل مع الموقف الأمريكي اتجاه الصين، أين تحاول أوروبا النأي بنفسها عن الحرب التجارية الحاربة بين الطرفين إلا أن الثابت أن ذلك حدود انطلاقاً من عاملين رئيسين: الأول حجم التأثير الأمريكي على الموقف الأوروبي في حال تصاعد احتدام التنافس الأمريكي الصيني وبلغه مصاف الصراع، والثاني مرتبط بقدرات أوروبا بذاتها لتكوين ضلع ثالث في النظام الدولي يخولها الاستقلال الكلي عن الطرفين وهو أمر غير وارد على المدى المنظور.

دول أخرى ورغم أنها نظرياً خارج سياق الصراع البارد بين الصين والولايات المتحدة ستجد نفسها حتماً تحت طائلة الاستقطاب الثنائي أمام حتمية الاهتمام بما تمتلكه من احتياطات من معادن أرضية نادرة، وفي هذا السياق تبرز دول عربية عديدة على رأسها الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية الذين سيجدون انفسهم وسط دائرة الاهتمام الاستراتيجي بالنظر لما يمتلكونه من احتياطات من معادن أرضية، ومنه فإن استيقاظ هذا السيناريو بوضع استراتيجية ثابتة لكيفية النأي بالنفس عن مثل هذا استقطاب دولي هو أمر تجاوز مرحلة الأهمية نحو مصاف الحيوية.

قمة سيل ورهانات تخفيف التوتر:

رغم ما حملته من زخم إلا أن قمة الرئيسين تрамب وشي في سيل الكورية لم تعالج الأشكال بقدر ما عالجت جزءاً من تداعيات الأشكال، فالقمة التي جاءت على هامش الاجتماع الثاني والثلاثين لمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ «أبيك» جاءت

في ظل مناخ حذر بين الطرفين بعد موجة من القرارات المتتسعة التي سادت في الأشهر القليلة الماضية، ومنه فإن احتواء الخلاف وتهيئة التوتر وإعادة ضبط حدود التباين كانت الهدف الأول للقمة وليس إنهاء الأزمة.

و ضمن مخرجاتها اتفق الطرفان على تجاوز بعض الخلافات المرتبطة ب الصادرات الولايات المتحدة من فول الصويا نحو الصين، كما تراجعت الصين عن تجميد صادرات المعادن النادرة للولايات المتحدة في مقابل مبادرة الأمريكيين التي تقليص الرسوم الجمركية بنسبة .٪، ورغم حالة كسر الجليد عن بعض من صور الأزمة الراهنة، إلا أن عمق الأزمة وسياريوهات العلاقة بين الطرفين على المستوى المنظور والبعيد لا يحمل كبير الدلائل على التحسن، فبين طرف صاعد نحو موضع موازنة الهيمنة وطرف آخر يبتغي الحفاظ على موقعه المهيمن ولا يريد التنازل عنه أو مواجهة طرف آخر له. وسط هاذين الرهانين يبدو أن تصاعد التوتر أمر حتمي حتى لو اجلته الظروف إلى حين.

ختاماً فإن تكاليف الانفصال بين الاقتصاد الأمريكي ونظيره الصيني تبدو باهظة على الجميع بما فيهم الاقتصاد العالمي، ففرق أي من الطرفين كفيل بإغراق كل الأطراف معه، وهو ما أشار إليه وزير الخزانة الأمريكي بتصرحه بأن الولايات المتحدة لا تهدف للانفصال عن الصين وإن الصينيين هم الآخرين لا يريدون ذلك، إلا أن القرار الصيني فيما تتعلق بتنقييد صادرات المعادن الأرضية النادرة هو إشارة من الصين بأنها مستعدة لمرحلة الانفصال، ليبقى الثابت الوحيد الذي يمكن في الوقت الراهن البناء عليه هو أن ما يحصل هو عملية «ض أصحاب» الفائز فيها هو الأكثر تحملًا وصبراً على الألم، وإن كانت النتيجة لن تنتهي بالضرورة إلى فوز كلي مقابل هزيمة كلية، إلا أنها ذات النتيجة التي ستكون حاسمة لتحديد طبيعة التوازنات الدولية لعقود قادمة.



Gulf Research Center

Knowledge for All



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

يعبر هذا المقال عن أفكار وآراء الكاتب، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المركز



**Gulf Research Center
Jeddah
(Main office)**

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center
Riyadh**

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center
Foundation**

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net



**Gulf Research Centre
Cambridge**

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110



**Gulf Research Center
Foundation Brussels**

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64

